

الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

قال في المستوعب ولا تصح الوصية إلى كافر .
قال في المذهب ولا تصح إلا إلى مسلم .
وكذا هو ظاهر كلامه في الهداية .
وأطلقهما في الفصول والكافي والمغنى والبلغة والمحرم والنظم والشرح والرعايتين
والحاوي الصغير والفروع والفائق والزرکشي .
وظاهر كلام المجد وجماعة أنه لو كان غير عدل في دينه أن فيه الخلاف الذي في المسلم .
قوله (وإذا قال ضع ثلثي حيث شئت أو أعطه من شئت لم يجز له أخذه ولا دفعه إلى ولده) .
هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب ونص عليه .
وجزم به في الوجيز وغيره .
وقدمه في المغنى والشرح والنظم والرعايتين والحاوي الصغير والفروع والفائق .
وقال اختاره الأكثرون في الولد .
ويحتمل جواز ذلك لتناول اللفظ له ويحتمل جواز ذلك مع القرينة فقط .
واختار المصنف والمجد جواز دفعه إلى ولده .
قال الحارثي وهو المذهب .
والصحيح من المذهب أنه لا يجوز .
قال في المحرم ومنعه أصحابنا .
تنبيه مفهوم قوله لم يجز له أخذه ولا دفعه إلى ولده جواز أخذ والده وأقاربه الوارثين
سواء كانوا أغنياء أو فقراء وهذا اختيار المصنف والمجد .
قال الحارثي وهو المذهب